

# العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري باستخدام نماذج النمو الداخلي

د. عصام أحمد البديري \*

---

\* د. عصام أحمد البديري مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة المنوفية - ويهتم الباحث بقضايا النمو الاقتصادي ومشاكل الاقتصاد المصري.

E-mail: Esmsm2005@yahoo.com

## الملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر النمو الاقتصادي، حيث يقوم بجلب الاستثمار الرأسمالي والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية اللازمة للنمو الاقتصادي. هدف هذا البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر، إضافة إلى قياس وتحليل آثار الاستثمار الأجنبي على بعض العوامل المحلية (رأس المال البشري، الاستثمار المحلي والصادرات) باعتبارها عناصر محفزة للنمو الاقتصادي. لذا حاول البحث معالجة المشكلة المتعلقة بمدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في مصر، وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي الذي تم تقدير معادلاته باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. قد أظهرت نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي المصري تأثيراً إيجابياً ومؤكداً عند مستوى معنوية (5%) خلال فترة البحث.

**الكلمات الدالة:** النمو الاقتصادي - الاستثمار الأجنبي المباشر - نماذج النمو الداخلي.

## Abstract

Foreign direct investment (FDI) has been on important source of economic growth, bringing in capital investment, technology and management knowledge needed for economic growth. So the purpose of this study is measure to analyze the effect of FDI on economic growth in Egypt and on some domestic variable such as (Human capital, Export of goods and services, Domestic investment) as factors that stimulate economic growth, thus, this study tried to treat the problem related to the extent of FDI contribution in motivating the Egypt economic growth according to the Endogenous growth model which was estimated by using the two stage least squares approach (TSLS). The results showed that FDI had positive impact the Egyptian economic growth at a significant level of 5% during the period of research.

**Key Words:** Economic Growth -Foreign Direct Investment (FDI) - Endogenous Growth Model

**المقدمة:**

لقد حظى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام الكبير من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور الفكر الكلاسيكي، وتناولوا في أدبياتهم أهم دوافعه ومحدداته لدى الدول المتقدمة والنامية، وما زال التنظير مستمرًا نتيجة لظهور متغيرات جديدة بسبب تبدل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وقد أصبح مقبول الآن لدى أغلب الاقتصادات لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بعد الغموض الذي كان يتسم به هذا المفهوم في الخمسينيات والستينيات، نظرًا لما يحققه من فوائد في مجالات عديدة منها خلق فرص العمل ونقل التكنولوجيا ولما له من آثار على متغيرات الاقتصاد الكلي كافة وعلى معدل النمو الاقتصادي بشكل خاص، والذي هو محور اهتمامنا في هذا البحث.

تأسيسًا لما سبق، لم تتوانى الدول النامية ومنها مصر على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لسد فجوة الموارد المحلية، حيث تشير الإحصائيات أن صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر في مصر وصلت إلى ٦,٨٤ مليار دولار بنسبة ارتفاع سنوية بلغت ٧,٢% عن السنة المالية السابقة وجاءت الزيادة بشكل أساسي بسبب ارتفاع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات وزيادة رؤوس أموالها (البنك المركزي، ٢٠١٦).

والحقيقة أنه بالتدقيق في إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر تتساءل عن مدى جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خدمة أغراض النمو الاقتصادي في مصر، فبالرغم من الآثار الإيجابية لهذا النوع من الاستثمارات، إلا أن ذلك لا ينفى وجود آثار سلبية لتلك الاستثمارات.

**مشكلة البحث:**

تتلخص مشكلة البحث بأن الاقتصاد المصري يعاني من عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومن أجل معالجة ندرة مصادر التمويل تلجأ إلى اتباع استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن بلورة المشكلة البحثية في السؤال التالي:

هل الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي في مصر أم أن ذلك لا

يتحقق إلا بشروط معينة؟

## أهمية البحث:

يسعى الاقتصاد المصري نحو اتباع خطط للتنمية طموحة تتبناها الدولة من خلال الاختيار السليم للمشروعات التنموية القومية، بما يعظم المردود الاقتصادي استناداً على معايير الكفاءة الاقتصادية مع الترجيح بأوزان نسبية تعكس أهداف التشغيل، والتي تتطلب موارد تمويلية ضخمة تفوق القدرات المحلية للاقتصاد.

حيث يعاني الاقتصاد المصري من نفاق الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨)، ومن العجز في الفجوتين (فجوة الموارد المحلية- فجوة الموارد الخارجية)، وبالتالي ندرة مصادر التمويل المختلفة لتحقيق هذه المشروعات.

ولذا اتجهت الدولة لسد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير البيئة المناسبة القادرة على جذب هذا النوع من الاستثمارات.

ويسعى الاقتصاد المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي إلى التحول من مرحلة التكيف مع الصدمات الخارجية وتحقيق الانضباط المالي والنقدي إلى الانطلاق على مسار النمو الاقتصادي السريع والمتواصل.

## هدف البحث:

يكن الهدف الرئيسي للبحث في قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، وينبثق عن ذلك الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

- التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وآثاره.
- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي (رأس المال البشري، الصادرات، الاستثمار المحلي) باعتبارها عناصر محفزة للنمو الاقتصادي.

## فروض البحث:

يستند هذا البحث على الفروض التالية:

- الفرض الأول: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على رأس المال البشري في مصر.
- الفرض الثاني: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على الصادرات في مصر.
- الفرض الثالث: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على الاستثمار المحلي في مصر.

▪ **الفرض الرابع:** يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في مصر.

### منهج البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف البحث، وذلك بعرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بالموضوع وتقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. أيضاً تم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الأسلوب القياسي أو الكمي لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، وكذا قياس أثره على النمو الاقتصادي.

### إطار البحث:

وعليه سيتم تناول هذا البحث من خلال النقاط التالية:

**مقدمة:** مشكلة البحث، أهمية البحث، هدف البحث، فروض البحث، منهج البحث.

**أولاً:** الإطار النظري للبحث.

١- الدراسات السابقة.

٢- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وآثاره.

٣- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

٤- الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

**ثانياً:** الدراسة القياسية.

**ثالثاً:** النتائج والتوصيات.

١- **الدراسات السابقة:**

١-١ دراسة (OLofsdott, K. 1998) بعنوان:

"Foreign Direct Investment, Country Capabilities and Economic Growth"

أوضحت هذه الدراسة أن الزيادة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطاً بالنمو الاقتصادي، وأن الأثر أقوى بالنسبة للبلدان المضيفة التي تتمتع بمستوى أعلى من القدرة المؤسسية التي تقاس بدرجة حماية حقوق الملكية الفكرية والكفاءة البيروقراطية في البلد المضيف.

٢-١ دراسة (Liu, Xioming, Wong, and Sinclar, P. J., 2002) بعنوان:

"The Relationships between Economic Growth, Foreign Direct Investment and Trad: Evidence from China"

هدفوا لمعرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الصين، حيث قاموا باختيار العلاقة السببية بين التجارة، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين باستخدام اختبار التكامل المشترك، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة المدى بين النمو الاقتصادي، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أشار اختبار السببية لوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

### ١-٣ دراسة (جمال محمود عطية، ٢٠٠٢) بعنوان:

"تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى".

تناولت الدراسة مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليله وتعرضت إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٠، عدم معنوية معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على معدل نمو القطاع الزراعي خلال الفترات المختلفة للقياس، بينما كان التأثير على معدل نمو القطاع الصناعي إيجابياً خلال نفس الفترة وجود تأثير إيجابي على معدل نمو قطاع الخدمات، استفاد الاقتصاد المصري من الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو على المستوى القومي.

### ١-٤ دراسة (Choe, J. L, 2003) بعنوان:

"Do Foreign Direct Investment and Gross domestic Investment Promote Economic Growth"

أوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في إحدى عشر بلدًا ناميًا في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية باستخدام اختبار التكامل المشترك وسببية جرانجر وتوصل إلى أن النمو الاقتصادي يعززه الاستثمار الأجنبي المباشر في خمس حالات ولكن ظروف البلد المضيف مثل النظام التجاري والاستقرار الاقتصادي الكلي مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ١-٥ دراسة (Feridun, 2004) بعنوان:

"Foreign Direct Investment and Economic Growth"

هدف البحث لمعرفة العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مقاساً بمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج لقبرص، وذلك باستخدام اختبار جرانجر (Granger-Test) ومتجه الانحدار الذاتي (VAR) وقد أثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية أحادية الجانب من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو النمو الاقتصادي.

#### ٦-١ دراسة (Metwally, 2004) بعنوان:

"The Effect of Eu Foreign Direct Investment in the Middle East"

قامت الدراسة بتحليل أثر معدلات الفوائد ومعدل النمو الاقتصادي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من مصر وعمان والأردن، وقد اتضح الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي وعلى زيادة كميات السلع والخدمات المصدرة لهذه الدول.

#### ٧-١ دراسة (Har, Wai- Mun and Teo, Kai- Lin and Yee, Kay-Mun, 2008) بعنوان:

"FDI and Economic Growth Relationship: An Empirical Study on Malaysia"

قامت هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥ باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصل إلى أن هناك علاقة معنوية وإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كما أوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً للنمو الاقتصادي لماليزيا، ويساعد على جلب الاستثمار الرأسمالي والتكنولوجيا والمعارف الإدارية اللازمة للنمو الاقتصادي، وأوصت الدراسة إلى أهمية دور الحكومة في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يتعين على الحكومة فرض السياسات لحدوث شراكة بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي لكي يستفيد المستثمر المحلي من التكنولوجيا المتقدمة.

#### ٨-١ دراسة (بثينة محمد علي، ٢٠٠٩) بعنوان:

"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن من (١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦).

قدمت هذه الدراسة تحليلاً لأثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي باستخدام دالة إنتاج كوب-دوجلاس، وتوصل إلا أن دوره في الاقتصاد الأردني مازال محدوداً في بعض المجالات مثل تطوير قدرات ومهارات القوى العاملة ونقل التكنولوجيا، وذلك كما أظهرته

تقديرات دالة إنتاج كوب-دوجلاس لأثر زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، في النهاية أكدت الدراسة على أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي واتباع السياسات الاقتصادية الكلية التي تزيل التشوهات والاختلالات في الاقتصاد ونظام الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ٩-١ دراسة (ماجدة شلبي، ٢٠١٣) بعنوان:

"الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري".

أوضحت أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التحديات المعاصرة والتحويلات الاقتصادية العالمية أكثر الصور تعبيراً عن اقتصاديات المشاركة الدولية والنمط السائد في التمويل الخارجي للتنمية، كما أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لم تعد قاصرة على اجتذاب رأس المال ونقل التقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية فحسب وإنما امتد دوره إلى المساهمة في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدول المضيفة من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم قدراتها التصديرية، فضلاً عن المشاركة في توفير مقومات التنمية المستدامة بالنسبة للدول التي تعاني من اتساع فجوة الموارد المحلية، وفي النهاية أكدت الدراسة على أهمية تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وتعزيز مناخ الأعمال في مصر ورسم رؤية استثمارية مستقبلية جديدة تستغل إمكانات مصر البشرية والطبيعية لتحقيق نمو مستدام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### ١٠-١ دراسة ( Dar, Adeel Ahmed and Muhammed, Taj and Mahmood, )

٢٠١٦) بعنوان:

Is there a Relationship between Foreign Direct Investment, Human Capital, Openness and Economic Growth of Pakistani Economy.

تهدف هذه الدراسة على وجه التحديد تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري والانفتاح التجاري لباكستان خلال الفترة الزمنية من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣ باستخدام اختبار التكامل المشترك، وتوصل إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات، وفي النهاية أكد على أنه ينبغي على واضعي السياسات أن يستخدموا سياسات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعزز الصادرات المحلية، وينبغي أيضاً تشجيع اتخاذ خطوات نحو أنشطة البحث والتطوير لحفز القدرات التكنولوجية المحلية، وهذا من شأنه أن يزيد من القدرة على الإنتاج المحلي، تعزيز الصادرات، وتحسن معدلات التبادل التجاري.



## ١١-١ دراسة (Simionescu, Mihaela, 2016) بعنوان:

## The Relation between Economic Growth and Foreign Direct Investment During the Economic Crisis in the European Union.

هدفت هذه الدراسة على توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الأوروبي في فترة الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ باستخدام نموذج VAR، وتوصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بالنسبة لمعظم دول الاتحاد الأوروبي، غير أن هناك بعض البلدان التي لم يولد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر المرتفع نموًا اقتصاديًا، كما أن الدول التي يرتفع فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تستطع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي لم يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. وأوصت بضرورة توفير بيئة تشريعية جيدة، نظام ضريبي جذاب، توسيع الأسواق، وبنية أساسية حديثة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مما سبق يتضح أن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدولة المضيفة مسألة قابلة للنقاش بسبب الظروف المختلفة التي تواجهها مختلف البلدان، لذلك كانت معظم الدراسات مهمة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، في هذا البحث يتم دراسة وتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إضافة إلى قياس وتحليل آثاره على بعض العوامل المحلية (رأس المال البشري، الاستثمار المحلي والصادرات) باعتبارها عناصر محفزة للنمو الاقتصادي، أي حاول هذا البحث معالجة المشكلة المتعلقة بمدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في مصر، وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي الذي يتم تقدير معادلاته باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.

## ٢- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته وآثاره:

## ٢-١ تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

لقد تعددت مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها: يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمارات التي تنفذ في الخارج حيث يكون من خلالها للمستثمر دوراً فعالاً في إدارة الشركة، حين يمتلك المستثمر ١٠% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة (حسان خضر، ٢٠٠٤).

أما منظمة التجارة العالمية (WTO) فتعرفه بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دول ما (الدولة الأم) بامتلاك موجود إنتاجي في دولة أخرى (الدولة المضيفة) بقصد إدارته (أنمار أمين حاجي ومحمد نايف محمود، ٢٠٠٥).

أما تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الإكتاد) (UNCTAD) فتعرفه بأنه نوع من الاستثمار الدولي، خلاله يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك أو المساهمة في مشروع ما بدولة أخرى على ألا تقل حصته في الأسهم عن (١٠%) من رأس مال الشركة أو القوة التصويتية في مجلس إدارتها (على عبد القادر على، ٢٠٠٤).

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد المنشأ ويمتلك أصولاً في البلد المضيف وذلك بهدف الاستثمار (فايز عبد الهادي أحمد، ٢٠٠٨).

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه هو ملكيه حصه في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات، والتي تمثل علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها، وتكون حصته في رأس مال الشركة التابعة ١٠% فأكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية.

٢-٢ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (على عبد القادر على، ٢٠٠٤) (أمنية زكى شبانه، ١٩٩٩):

هي العوامل أو الجوانب التي يأخذها المستثمر في الحسبان كأساس لاتخاذ قرار الاستثمار في الخارج، وتختلف تلك العوامل في أهميتها باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول المضيفة، يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد.

ويقصد المناخ الاستثماري الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وهي تؤثر سلباً أو إيجابياً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف و الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، والقانونية والتنظيمات الإدارية. وعموماً يمكن تقسيم المحددات إلى نوعين هما:

- ١/٢/٢ المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ٢/٢/٢ المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### ١/٢/٢ المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبية والتي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب (محمد منير، ٢٠١٥)، وتنقسم هذه المحددات بدورها إلى:

- **توفر الاستقرار السياسي:** يمثل توفر الاستقرار السياسي شرطاً أساسياً وضرورياً، بهدف ضمان ديناميكية سريعة ومستمرة لانسياب الاستثمارات الأجنبية، إذ يحفز الاستقرار السياسي المستثمر الأجنبي ويقلل من مخاوفه ويفتح له آفاقاً مستقرة أمام صناعة الأرباح.
- **الاستقرار الاقتصادي:** من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، بهدف توفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المتبعة في القطر المضيف، وطبيعة السياسة النقدية ومدى كفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والضمانات المرتبطة بإمكانية تحويل الأرباح واستغلالها وكذلك استقلال التعريف الجمركية واعتدالها في ظل معدلات تضخم مقبولة، إذ يشكل التضخم عاملاً حاسماً في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام.
- **الإطار التشريعي والتنظيمي:** إن عملية تفعيل الاستثمارات إجمالاً تسنزم تهيئة الأطر القضائية والأنظمة التشريعية التي تمنح المستثمر حرية التملك للمشاريع، وعادة ما يستدعي تحقيق هذا المسعى وقتاً طويلاً، مما يوجب التزام سياسي حقيقي من قبل الدولة قصد إقرار هذه القوانين في زمن قياسي وضمان أقل قدر من المعوقات الاستثمارية.

### ٢/٢/٢ المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري:** إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة، لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، ويؤدي أيضاً إلى نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتفعيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

- **حجم السوق ومعدل نموه:** يحدد حجم السوق واحتمالات نموه حجم الطلب على المنتجات، فحجم السوق الكبير يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبير على المنتج واستغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة وتخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة، كما أن المستثمر الأجنبي يهدف إلى زيادة الأرباح ولذلك فهو يهتم بنمو السوق (مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٥).
- وقد جذبت الصين أكثر من ربع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي توجهت إلى الدول النامية، بسبب كبر حجم سوقها حيث يبلغ ربع سكان العالم وإطلاق الحرية للأفراد وبناء المؤسسات الإنتاجية، وتعديل قوانينها بإنشاء مناطق صناعية حره.
- **توافر الموارد البشرية المؤهلة:** تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفير عرض عمل منخفض التكلفة وتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصراً جاذباً للاستثمار، وعليه يجب على الدول المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. التأثير على مستوى كفاءة المورد البشرى من خلال رفع نسب التعليم، وزيادة الاهتمام بالتدريب المهني بالشكل الذى يؤدي إلى زيادة مهارة اليد العاملة.
- **توافر بنية أساسية مناسبة:** إن وجود بنية أساسية يساهم في تخفيض التكاليف وبالتالي زيادة أرباح المستثمر، فإمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة تعمل على تشغيل آلات الإنتاج ودون انقطاع وبالتالي تجنب الخسائر المترتبة عن هذا الانقطاع، وشبكات النقل المصممة تصميماً جيداً (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية) تساهم في توزيع الإنتاج والوصول إلى كافة أسواق الدول المضيفة، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالية التطور التكنولوجي تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين الفروع والمركز الرئيسي للشركات متعددة الجنسيات (فايز عبد الهادى أحمد، ٢٠٠٨).
- **توفير نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:** الذى يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالى نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنوياً، كما أن خصخصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاوله من الباطن التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

▪ **الحوافز المالية والتمويلية:** تعمل الحوافز على زيادة أرباح المستثمر الأجنبي من خلال زيادة إيرادات المشروعات الأجنبية أو تخفيض تكاليفها، ويشمل حوافز زيادة الإيرادات التخفيضات الضريبية وإعفاء العاملين من ضريبة الدخل، والسماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي والعقارات والسماح بتحويل جزء من الأرباح والأجور والمرتببات للخارج، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات.

في حين تتضمن حوافز تخفيض التكلفة إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات من أصول رأس المال والمواد الخام، وإعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على صادرات المشروعات الأجنبية وتعتمد هذه الحوافز على نوع الاستثمار وأهميته بالنسبة للدولة المضيفة، وعلى المنافسة من الدول الأخرى لجذبه، فسياسة الحوافز تأخذ في عين الاعتبار مدى مساهمة المشروع في تطوير المناطق الفقيرة والنائية وتنميتها، وخلق فرص العمل وتنميتها، ومدى مساهمته في زيادة التدفقات النقدية من الصرف الأجنبي، ويمكن تقسيم تلك الحوافز إلى (حوافز مالية- حوافز إعانات للبنية التحتية- حوافز خاصة بتقديم الخدمات- حوافز خاصة بالسوق- حوافز خاصة بالتمويل الخارجي) (محمد زيدان، ٢٠٠٤).

## ٢-٣ آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتمد درجة استفادة كل طرف سواء كان المستثمر أو الدول المضيفة على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين. هناك خلاف بين الاقتصاديين حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف، حيث يؤيده البعض ويعد آثاره الإيجابية، ويحذر منه الآخر نظراً لآثاره السلبية، ويمكن القول أنه وسيلة مكمله للاستثمار المحلي.

## ٢-٣-١ الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في آثاره الإيجابية على الدول المضيفة مما دفع البعض إلى الاقتناع بضرورة الاعتماد عليه في عملية التنمية ومن أهم تلك الآثار الإيجابية (فايز عبد الهادي أحمد، ٢٠٠٨).

- أنه وسيلة أكثر أماناً وأقل عبئاً للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة على الدول المضيفة.
- وسيلة لنقل المعرفة العلمية وسد الفجوة التكنولوجية، وتراكم رأس المال، وسد فجوة المدخرات المحلية وفجوة النقد الأجنبي وتغطية فجوة الاستثمارات. (U.Walz, 1997).
- زيادة في الإنفاق على البحوث والتطوير (M.Blomstrom, and A.Kokko, 1996).

- تطوير البنية الأساسية.
- يساهم في إيجاد مجموعه من علاقات الترابط الأساسي والخلفي في القطاع الذى يعمل فيه، الأمر الذى يترتب عليه زيادة القيمة المضافة، وبالتالي تحقيق زياده في معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي.
- يؤدى إلى حصول الدول المضيفه على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من قدرتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.
- يؤدى إلى خلق فرص عمل كثيرة، مما يسهم جذريًا في حل مشكلة البطالة وبالتالي رفع مستويات المعيشة.
- إنتاج سلع وخدمات ذات ميزه تنافسية للتصدير وبالتالي يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير، تحسين ميزان المدفوعات، وفتح الأسواق العالمية.
- يؤدى إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفه، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.
- يساهم في تطوير القدرة الإنتاجية للشركات المحلية والدخول في سوق المنافسة ورفع مهارات العمال وبالتالي الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفه.
- يؤدى إلى خلق دخول جديد نتيجة لما يترتب عليه من ظهور بعض الصناعات المغذية للاستثمارات الأجنبية مثل الصناعات المغذية لصناعة السيارات.
- الإسهام في تحسين وضعية ميزان مدفوعات الدول المضيفه من خلال زيادة جودة المنتجات المحلية وزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات والحد من الواردات.

### ٢-٣-٢ الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- توجد عدة انتقادات للاستثمار الأجنبي المباشر من أهمها:
- أن الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات المصاحبة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لا تلبث أن تقلب إلى آثار سلبية بعد فترة، وذلك بسبب قيام الشركات متعددة الجنسيات بزيادة واردات الدولة المضيفه من السلع الرأسمالية والوسيطة، وتحويل أرباحها للخارج وتحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج (أمنية زكى شبانه، ١٩٩٩).

- هناك بعض الدراسات التي أوضحت أن حجم رؤوس الأموال المحولة من الدول النامية بسبب قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل أرباحها للدولة الأم، أكبر بكثير من حجم رؤوس الأموال المتدفق إليها في شكل استثمارات أجنبية مباشرة مما يؤدي لزيادة حاجه هذه الدول للتمويل والمزيد من القروض فترتفع مديونيتها.
  - هروب الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في الصناعات الملوثة للبيئة من الدول المتقدمة للدول النامية، وبالتالي تتفاقم المشكلات البيئية بهذه الدول.
  - صعوبة التنسيق ما بين استراتيجية المستثمر الأجنبي وأهدافه مع استراتيجية التنمية في الدول المضيفة وأهدافها، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنتاج العديد من السلع والخدمات غير المرغوب فيها والتي لا تلائم حاجات جمهور المستهلكين في الدول النامية مثل صناعة المياه الغازية ومطاعم الوجبات السريعة.
  - نشاط الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر سلبًا على الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول المضيفة (بنك مصر، ١٩٩٧).
  - المنافسة غير المتكافئة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية غير القادرة على مواجهة هذه المنافسة، يؤدي إلى انهيار الصناعة الوطنية مما يهدد الاستقلال الاقتصادي للدولة المضيفة.
  - تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات متعددة الجنسية إلى إهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع، والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.
- ٣- علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي:
- يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (أخذاً في الاعتبار معدل نمو السكان)، وبما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة ويتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي، ويجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم واختلال موازين المدفوعات (IMF,2000).
- وقد تباينت آراء الاقتصاديين حول محددات النمو الاقتصادي هل هو تراكم رأس المال من خلال زيادة الاستثمارات، أم هو التقدم التكنولوجي والإبداع والبعض الآخر يركز على دعم وتطوير رأس المال البشرى من أجل استدامة التنمية (ماجده شلبي، ٢٠١٣).
- يشير الأدب الاقتصادي الذى يهتم بتحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلاف واضح في نظرة هذه الأدبيات إلى هذه العلاقة إذ يتم أحياناً تناول

النمو الاقتصادي باعتباره محددًا لتدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبحيث أن توافر معدل نمو مرتفع ربما يساعد على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول، وبالتالي يمكن اعتبار النمو الاقتصادي في تلك الدراسات بمثابة متغير خارجي، وفي بعض الدراسات تم تناول النمو الاقتصادي كمتغير داخلى بحيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع.

أما بالنسبة لنظريات التبعية فقد أوضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير ولكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات في الأجل الطويل في الدول المضيفة.

ومن بين النظريات التي تناولت بالشرح أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي يمكن ذكر ما يلي:

#### (أ) نظرية كينز "نظرية الطلب الكلى":

باختصار شديد ركز "كينز" على جانب الطلب الكلى لتحديد مستوى الدخل التوازنى ويرى أن أى تغير في حجم الإضافات (الاستثمار-الإنفاق العام-الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلى في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلباً أو إيجاباً في حجم الناتج وإجمالي الصادرات.

ويصف "كينز" من خلال مفهوم المضاعف أن حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي إلى إحداث تغير أكبر في حجم الدخل أو الناتج وفى نفس الاتجاه (علاقة طردية) وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير المباشرة للاستثمار.

#### (ب) نموذج "سولو- سوان":

يقوم هذا النموذج على فرضية الاستمرار في استخدام المزيد من العمل ورأس المال طالما أن التكاليف الحدية أقل من العوائد الحدية وحتى يتم التساوي بينهما، ونظراً لأن الدول النامية تتسم بندرة رأس المال لكل عامل، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون مرتفعة، مما يشجع على انتقال رأس المال من الدول الغنية إلى النامية.

والجدير بالذكر أن "سولو" قد ركز في تحليله على الاستثمار في رأس المال البشرى المعبر عنه بنسبة الطلاب في الجامعات والعملية التكنولوجية المعبر عنها بالإنفاق على البحوث والتطور، وتكمن أهمية العاملين السابقين في تحفيز النمو داخل الدول المضيفة النامية بصفة



خاصة، وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعوض الدول النامية عن الندرة في هذين العاملين، وتعتبر هذه النقطة هامة بالنسبة لهذه النظرية لأنها قد ميزتها عن سابقتها التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري فقط دون أخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار.

### (ج) نموذج هارود-دومار:

حاول نموذج هارود-دومار أن يحدد معدل النمو التوازني، أي ذلك المعدل الذي يضمن الاستمرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع، و يتحقق ذلك عند تساوى جانبي العرض والطلب بالمجتمع، وتستمر المحافظة على المعدل التوازني إذا تساوى معدل التغيير للجانبين عبر الزمن، ويقوم هذا النموذج على افتراض أن الإنتاج لأى وحده اقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو اقتصاد ككل يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة، وقد تم صياغة أفكار هارود-دومار في شكل معادلة  $g = \frac{S}{K}$

بحيث: S يمثل الادخار المحلي، K: معامل رأس المال أو نسبة رأس المال/ الناتج، ويقاس إنتاجية رأس المال أو الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل. من خلال هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي، أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي، ونظراً لأن الادخار يتسم بالانخفاض خاصة في الدول النامية، الأمر الذي يوضح أهمية الاستثمار الأجنبي (المباشر وغير مباشر) لسد الفجوة بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية الاختيار بين البدائل الآتية:

- التنازل عن معدل النمو المستهدف.
- رفع المدخرات المحلية عن طريق رفع سعر الفائدة على الودائع.
- اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الخارجي.
- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصادياتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي.

ويلاحظ أن البديل الأول يعد غير منطقي لأن أي دولة في العالم لا يمكنها الرضا بمعدل نمو منخفض يزيد من قيمة السخط الاجتماعي ويهدد استقرارها، أما البديل الثاني فيواجه العديد من الصعوبات إذ قد يؤدي إتباعه إلى حدوث تأثير سلبي على الاستثمار المحلي في حالة رفع سعر الفائدة بما يؤثر سلباً على الرفاهية، أما البديل الثالث فهو يحمل الدولة أعباء باهظة لخدمة الدين بالشكل الذي يؤثر سلباً على رفاهية الأجيال القادمة، أما البديل الرابع فقد أصبح مطروحاً

بقوة لدى اقتصاديات الدول النامية، لاسيما في ظل المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي.

خلاصة القول أن التحليل النيوكلاسيكى للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الدول المضيفة ينحصر في أهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة على نقص المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الفعال الذى يقوم به في تحفيز الاستثمار المحلى، وذلك بالشكل الذى يحفز على مزيد من النمو في القطر المضيف، كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الأجنبية، مما سيؤدى إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بالتعبئة ضمن "دالة سولو".

### ٣-١ التفسير الحديث للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي:

لقد توسع تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ليشمل مجالات تتحصر في:

#### ٣-١-١ الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي:

قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الهدف الرئيسي الذى من خلاله تتواجد شركات أجنبية مما يكون له أثر إيجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة وتعتبر الشركات المتعددة الجنسية المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية، لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جداً في التكنولوجيا.

#### ٣-١-٢ الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الأجنبي المباشر إلى النمو الاقتصادي، فالسياسات الحكومية المتبعة تؤثر على المتغيرين، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة والعكس، كما يعتبر كل متغير محفزاً للآخر فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدول، وإن وجود المزيد من هذه التدفقات يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الإنتاجية والتي لا توجد في السوق المحلية أو ذات نوعية أقل.

يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيره على التجارة من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية (UNCTAD, 2000).

ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر ويتمثل الأثر المباشر في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظراً لما تمتلكه من تكنولوجيا حديثة، ومعرفتها بالسوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج وتتبع المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيا الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية والمنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.

أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فيرجع إلى مجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج، واستفادة الشركات المحلية من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية، بالأخص أن عملية التصدير نكلفتها تكاليف باهظة ترتبط بقدرتها على تقديم منتج تنافسي، وإدارة السوق الدولية، والقدرة على التوزيع وتقديم خدمات ما بعد البيع (جمال محمود عطية، ٢٠٠٢).

أما عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدول المضيفة فتتخفف واردات الدول المضيفة من المنتجات النهائية، أما الواردات في السلع الوسيطة فيتوقع زيادتها خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها في أسواقها الداخلية.

لذلك تبدو العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأ عام في غاية الصعوبة.

### ٣-١-٣ الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل حسب علاقة المضاعف، ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه جزء لا يتجزأ من الاستثمار الإجمالي للقطر المضيف.

والجدير بالذكر أن هناك توجه قد ساد لدى المستثمرين الأجانب، إذ أصبحوا يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلى للدولة المضيفة من مؤسسات، ونتيجة لذلك تنشأ إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المحلى، بمعنى آخر هل الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر مثبط، أم أثر تحفيزي للاستثمار المحلى؟ كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلى في الدولة المضيفة.

### ٣-١-٤ الاستثمار الأجنبي المباشر والموارد البشرية:

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضا على نقل للمهارات الإدارية والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية، وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشرى.

### ٤- الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

#### ٤-١ المناخ الاستثماري في مصر:

لقد أصبحت اقتصاديات السوق تلعب دوراً كبيراً في النظام الاقتصادي العالمي، وبعد توقيع اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ وظهر منظمة التجارة العالمية WTO زادت الضغوط التنافسية على اقتصاديات العالم خاصة الدول النامية منها. ولهذا فإن معظم الدول النامية بدأت بإصلاحات هيكلية لاقتصادياتها لكي تستطيع الاندماج في اقتصاديات السوق دون أضرار كبيرة، بل بدأت الكثير من الدول تحاول إقامة علاقات تجارية متعددة الأطراف تعود بالنفع على الجميع في إطار مشاركة عالمية واقعية، ولهذا فإن مصر كانت من أوائل الدول التي بدأت ومنذ توقيع خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي (بتطبيق سياسات تصحيحية وهيكلية للاقتصاد القومي) تهدف إلى توفير بيئة اقتصادية كلية مستقرة وتنمية هيكل البنية الأساسية لتهيئة المناخ الاقتصادي الجيد للتنمية الاقتصادية والمنافسة العالمية (ماجده شلبي، ٢٠١٣).

ولهذا فإن مصر قامت بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي حقق نجاحًا ملموسًا، وكانت أحد محاوره الأساسية هو برنامج للخصخصة لزيادة أهمية القطاع الخاص وتهيئة المناخ الاستثماري له لكي يشارك مشاركة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يشجع مناخ الاستثمار الجيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات وذلك عن طريق تخفيض التكاليف غير المبررة، وتقليل المخاطر والعوائق أمام المنافسة، ونتيجة لإجراء إصلاحات على مناخ الاستثمار، فإن استثمارات القطاع الخاص كجزء من إجمالي الناتج المحلي قد تضاعف تقريباً في الصين والهند.

ولذلك ركز برنامج الخصخصة المصري على محورين أساسيين، المحور الأول: هو تهيئة المناخ الاستثماري وتوفير الاستقرار والمناخ الذي يحفز ويزيد من ثقة المستثمرين، والمحور الثاني: وهو توفير إطار قانوني مستقر لاستثمارات القطاع الخاص مع تنشيط سوق الأوراق المالية لتعزيز تمويل القطاع الخاص. وذلك من أجل طمأنة المستثمر الأجنبي وتشجيعه على المشاركة الفعالة والإيجابية في تنمية قطاعات الاقتصاد القومي.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحاور الهامة للتعاون الإقليمي في ظل اقتصاديات السوق و في ظل النظام الاقتصادي الجديد، ولهذا فإن مصر قد حاولت تهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا من خلال:

- التشريعات المنظمة لتأسيس الشركات ومؤسسات الأعمال.
- تشريعات تتعلق بأرباح المستثمر وتشغيله.

وهذا ويمكن تلخيص المقومات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد المصري والقيود والتحديات حتى ثورة يناير ٢٠١١، حيث يتميز المناخ الاستثماري في مصر بالآتي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أعداد مختلفة):

٤-١-١ الموقع الجغرافي المتميز: هو يعد بمثابة حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبذلك يعتبر مهم جداً للتجارة العالمية والقرب من الأسواق العالمية وخاصة القرب من أماكن المواد الخام والمواد الوسيطة.

٤-١-٢ الاستقرار السياسي والاجتماعي: إن مصر من الدول التي يوجد بها استقرار في الحكم وينعدم فيها الصراع القبلي، وتقل فيها الفتن الطائفية بما يشجع على الاستثمار وبناء المشروعات الجديدة.

٤-١-٣ توفر المواد الأولية: تتميز مصر بوفرة المواد الأولية وسهولة الحصول عليها، ولكن ذلك يتطلب الاستخدام الأمثل لها والاستفادة منه.

٤-١-٤ حجم السوق واحتمالات نموه: تتميز مصر بكبر حجم سوقها حيث يبلغ حجم سكانها ٩٠ مليون نسمة عام ٢٠١٣.

وقد اتجهت الحكومة المصرية خلال الفترة الأخيرة إلى اتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بصورة متزايدة، حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التي تهيئ البيئة المناسبة لجذب الاستثمار بصورة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة ومثال ذلك (البنك الأهلي، ٢٠١١):-

- صدور قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتعديله بهدف تشجيع المشروعات الاستثمارية، والذي يعمل على تيسير إجراءات الاستثمار على جميع المستثمرين سواء كانوا مصريين أو أجانب لتشجيع الاستثمار والتغلب على معوقاته.
- تنفيذ منظومة متكاملة من الإجراءات الإدارية ساهمت في تحقيق قفزات متسارعة في معدلات الاستثمار مما ساعد مصر على أن تكون منطقة جذب لاستثمارات عالمية.
- تهيئة مناخ العمل الاستثماري الفعال في مصر من خلال العمل على إزالة معوقات الاستثمار وتوحيد الجهود التي تبذل في هذا الاتجاه.
- توفير البنية الأساسية الملائمة لاستقبال الاستثمارات الضخمة من خلال عدة سياسات أبرزها توفير شبكات المواصلات والنقل والاتصالات والطرق والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى تثبيت السياسات المالية والجمركية والنقدية والضريبية مع توفير مظلة من التشريعات القانونية لحماية وحفز تدفق المشروعات الاستثمارية.
- تنفيذ مجموعة من الإصلاحات لتيسير إجراءات تأسيس الشركات من خلال نظام الشباك الواحد وخفض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة وتيسير إجراءات تسجيل الملكية واختصارها وخفض تكلفتها وتأسيس أول شركة للاستعلام الائتماني.
- إنشاء المحاكم الاقتصادية لتيسير إجراءات التقاضي لسرعة الفصل في المنازعات الاقتصادية وحماية المستثمرين.

- تبنى حزمة من السياسات لاحتواء التداعيات السلبية للأزمة المالية من خلال استمرار العمل على تيسير إجراءات الاستثمار وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تحسين فرص حصولها على التمويل اللازم لمساندة عملها.
  - قيام الحكومة بمضاعفة الجهود الترويجية داخليا وخارجيا لفرص الاستثمار في مصر وتبوع مصادر الاستثمارات حيث زاد الاهتمام بجذب الاستثمارات من دول جنوب شرق آسيا والتعاون الاقتصادي مع اليابان والهند والصين وماليزيا وكوريا وتدعيم العلاقات الاستثمارية مع دول الخليج وإعطاء أهمية أكبر للتعاون الاستثماري مع الدول الإفريقية وخاصة دول حوض النيل.
  - تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة القيود المفروضة على الواردات بهدف تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري وتحسين المناخ الاستثماري وجعله أكثر جذبًا ومحفزًا للاستثمارات الأجنبية والمحلية، مما سيعمل على إدخال كافة مستلزمات الإنتاج من سلع رأسمالية وآلات ومعدات و سلع وسيطة بتكاليف أقل مما سبق ، كما راعت التعريفات الجديدة المواءمة بين الحماية والكفاءة الاقتصادية.
  - تفعيل المزيد من الاتفاقيات والترتيبات الاقتصادية، ومنها اتفاقية تحرير التجارة بين الدول العربية ، وكذا تم التوقيع على ترتيبات المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز).
- ولكن في الوقت الحالي هناك العديد من القيود التي تواجه المستثمر في مصر في ظل الأوضاع الراهنة من أهمها عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وتزايد العنف في الشارع المصري والإضرابات والاحتجاجات... الخ، بالإضافة إلى اتساع حجم القطاع غير المنظم وغير الرسمي وازدواجية الاقتصاد، ونقص العمالة الماهرة والمدربة، وارتفاع تكلفة النقل.
- بالإضافة إلى القيود والتحديات التي تواجه الاستثمار المباشر قبل ثورة يناير ٢٠١١ والتي تتمثل في سياسات تعقيد إجراءات إقامة الأعمال و سداد الضرائب و نفاذ العقود والفساد (ويعد الفساد من أهم أسباب تثبيط الاستثمارات الأجنبية والذي يعوق النمو والتنمية وتزيد من حدة الفقر) ومؤشرات الشفافية والديمقراطية (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ٢٠١١).

#### ٤-٢ تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر:

على الرغم من تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، إلا أنها بدأت تشمل تحسناً ملموساً خلال السنوات الأخيرة نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانحسار الاضطرابات الأمنية بشكل كبير، وهو ما سينعكس في المستقبل على تحسن معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة.

وتعزى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لمصر إلى وجود فجوة بين الاستهلاك والإنتاج وأيضاً بين الادخار والاستثمار وبين الصادرات والواردات وفي ظل تراجع حجم القروض والمنح والمعونات من جانب الدول والمنظمات الدولية لمصر وبالتالي تزايد الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتأسيس مشروعات جديدة أو زيادة رؤوس أموال مشروعات قائمة بالفعل للمساهمة في حل العديد من المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها ارتفاع معدل البطالة وتراجع معدل النمو الاقتصادي (البنك الأهلي المصري، ٢٠١٥).

#### ٤-٢-١ تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر مقارنة بمجموعة دول شمال إفريقيا والدول النامية ودول العالم:

تعد مصر بوصفها بوابة إفريقيا والشرق الأوسط من الدول العربية التي تطمح في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها لذلك كثفت مصر جهودها لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وعرض المزيد من الفرص الاستثمارية لجذب الاستثمار العربي والأجنبي، وخلال المدة (١٩٩١-١٩٩٦) احتلت مصر المرتبة الثانية كبلد مضيف للاستثمار الأجنبي من بين دول الوطن العربي حيث تدفق إلى داخل مصر (٣٦٩٥) مليون دولار، كما احتلت مصر المرتبة الرابعة في قائمة الدول النامية من حيث مؤشر أهمية الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى مصر من مجموع الاستثمار على مستوى العالم ٠,٣٥% عام ١٩٩٠ ارتفعت هذه النسبة إلى ٠,٥١% عام ٢٠١٠، ثم انخفضت إلى ٠,٣٩% عام ٢٠١٥ هو ما يتضح من الجدول رقم (١ بالملحق) وذلك بناء على ما شهدته البلاد من أحداث متلاحقة منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

من الجدول رقم (١ بالملحق) نجد أنه بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٧٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠، انخفض في العام التالي إلى ٢٥٣ مليون دولار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ -٦٥,٥%، وهو ما انعكس على انخفاض نسبتها على مستوى العالم، الدول النامية،



ومجموعة دول شمال إفريقيا ووصلت إلى ٠,١٦%، ٠,٦٤%، ٢٧,٦٨% على التوالي ويمكن أن يرجع ذلك إلى ظروف عدم الاستقرار التي سادت منطقة الشرق الأوسط عقب غزو العراق للكويت، وفي عام ١٩٩٥ تراجع حجم الاستثمار الأجنبي إلى ٥٩٥ مليون دولار وبنسبة نمو سنوي سالبة عن عام ١٩٩٤ بلغت -٤٧,٥%، هو ما انعكس على انخفاض نسبتها على مستوى العالم والدول النامية.

عام ١٩٩٨ حصلت مصر على استثمارات أجنبية تصل إلى ١٠٧٦ مليون دولار بزيادة تصل إلى ١٨٥ مليون دولار في عام ١٩٩٧ ونسبة ٦٠% عن عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٣ بلغ حجم الاستثمار الأجنبي الوارد ٢٣٧ مليون دولار، وبنسبة نمو سالبة أيضاً بلغت -٦٣% يمكن أن ترجعها أيضاً إلى ظروف الحرب على العراق، ليعقب ذلك ارتفاع مضطرب في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١٥٧ مليون دولار وإلى ٥٣٧٥,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥ ويستمر بالارتفاع حتى يصل إلى أقصاه في عام ٢٠٠٧ ليبلغ ١١٥٧٨ مليون دولار وبنسبة نمو سنوي قدره ١٥,٣٥% يرجع ذلك إلى اتخاذ الحكومة المصرية للعديد من الإجراءات الإصلاحية الشاملة منذ يوليو ٢٠٠٤ التي ساهمت في جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية خاصة في مجال تيسير الأعمال. ثم عاد للهبوط في عام ٢٠٠٨ إلى ٩٤٩٤ مليون دولار وليستمر بالهبوط مجدداً حيث وصل إلى ٦٧١١ و ٦٣٨٥ مليون دولار في عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ على التوالي ويمكن أن يرجع هذا الانخفاض إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

وقد انعكس هذا الانخفاض في تراجع نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى كل من مجموعة دول شمال إفريقيا والدول النامية على مستوى العالم بلغت نسبة التدفقات في عام ٢٠٠٨ نحو ٤٢,٧٦%، ١,٦٤%، ٠,٦٣% على التوالي وتراجعت لتقتصر على نحو ٤٠,٥٦%، ١,٠٢%، ٠,٤٦% في عام ٢٠١٠.

سجلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر تذبذباً كبيراً خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٥، حيث تحولت إلى قيمة سالبة في عام ٢٠١١ وذلك نتيجة لظروف أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، أما الفترة من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥ فقد شهدت تذبذب في قيمة التدفقات لتسجل ٦,٠٣١، ٤٢٥٦، ٤٦١٢، ٦٨٨٥ مليون الدولار على التوالي.

## ٤-٢-٢ تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر:

من الجدول رقم (٢ بالملحق) يلاحظ أنه ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر في عام ٢٠١٠ بنسبة ٥٦% ليصل إلى ٧٣,١ مليار دولار مقابل نحو ١١ ملياراً في عام ١٩٩٠، كما ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مصر ارتفاعاً كبيراً بنسبة ٣٢٤٢% ليصل إلى ٥,٤ مليار دولار مقابل نحو ٠,١٦ ملياراً.

كما أن انخفاض رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مصر في عام ٢٠١١ بنسبة ٠,٦٦% ليصل إلى ٧٢,٦ مليار دولار مقابل ٧٣,١ مليار في عام ٢٠١٠، ولكن ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في مصر بنسبة كبيرة ٢٤,٥٨ ليسجل ٦,٨ مليار دولار مقابل ٥,٤ مليار دولار، وذلك نتيجة لأحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١.

## ٤-٢-٣ تطور صافي الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر:

من الجدول رقم (٣ بالملحق) ورقم (٤ بالملحق) يمكن أن نستنتج ما يلي:

- يلاحظ ارتفاع ملحوظ في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨) حيث ارتفع من ٣,٩ مليار دولار إلى ١٣,٢ مليار دولار وذلك نتيجة لتزايد حجم التدفقات الاستثمارية الداخلة حيث ارتفعت من ٤,١ مليار دولار إلى ١٧,٨ مليار دولار، ويرجع هذا الارتفاع الملحوظ في صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة إلى اتخاذ الحكومة المصرية للعديد من الإجراءات الإصلاحية الشاملة منذ يوليو ٢٠٠٤، التي ساهمت في جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية خاصة في مجال تيسير الأعمال.
- سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً كبيراً خلال الفترة من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١، وبلغ هذا التراجع أقصاه في عام ٢٠١٠/٢٠١١، حيث تراجع بنسبة ٦٧,٦ ليقتصر على نحو ٢,٢ مليار دولار مقابل ٦,٨ ملياراً في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وذلك بسبب تراجع حجم التدفقات الاستثمارية الداخلة في عام ٢٠١٠/٢٠١١ لتقتصر على نحو ٩,٦ مليار دولار مقابل نحو ١١ ملياراً في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ (حيث تراجع صافي الاستثمارات المباشرة لقطاع البترول إلى ١٩١,٣ مليون (تدفق للخارج) مقابل ٣,٦ مليار دولار (تدفق للداخل) & تراجع صافي الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها إلى ٢,٢ مليار دولار (تدفق للداخل) مقابل ٢,٧ مليار دولار تراجع حصيلة تحويلات

واردة لشرائه عقارات بمعرفة غير مقيمين إلى ١٣٤ مليون دولار مقابل نحو ٣٠٥,٣ مليون دولار عن السنة المالية السابقة تراجع حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية محلية لغير المقيمين إلى ١٩,٢ مليون دولار مقابل ١٧٣,١ مليون دولار عن السنة المالية السابقة) وفي المقابل ارتفع حجم التدفقات الاستثمارية الخارجة لتصل إلى نحو ٧,٤ مليار دولار مقابل نحو ٤,٢ ملياراً، ويعزى ذلك إلى الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد في أعقاب اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، والتي أدت إلى تراجع عدد كبير من المستثمرين عن الاستثمار في مصر، فضلاً عن زيادة حجم التدفقات الخارجة نتيجة لاستمرار الاحتجاجات وعدم استقرار كل من الأوضاع السياسية والاقتصادية مما ترك آثاره السلبية على الإنتاج والاستثمار، وتراجع احتياطي الصرف الأجنبي لدى البنك المركزي وتراجع التصنيف الائتماني لمصر من قبل العديد من المؤسسات الدولية، ناهيك عن مزاحمة الحكومة للاستثمار الخاص حيث تواجه البنوك تحدياً رئيسياً يتمثل في توجيه استثماراتها لتلبية احتياجات الموازنة العامة للدولة من خلال أدون الخزانة وسندات الخزانة.

■ أما تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بمعدل ٣٨,٧ خلال السنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ليصل إلى ٨,١ مليار دولار مقابل ١٣,٢ مليار دولار، وجاء هذا التراجع محصلة لانخفاض التدفقات الاستثمارية للداخل بمعدل ٢٧,٩% لتبلغ ١٢,٨ مليار دولار مقابل ١٧,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة (وجاء الانخفاض في التدفقات الاستثمارية للداخل نتيجة لتراجع التدفقات الواردة من كل من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٢,٩ مليار دولار لتصل إلى ٣,٥ مليار دولار، ومن الدول العربية بنحو ١,٢ مليار دولار لتصل إلى نحو ٢ مليار دولار، وفي باقي دول العالم الأخرى بمقدار طفيف يبلغ نحو ٩ مليار دولار ليصل إلى ٢,٧ مليار دولار) (البنك المركزي، ٢٠٠٨/٢٠٠٩). ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ٢٠٠٨ بالولايات المتحدة ثم أزمة الديون السيادية في الاتحاد الأوروبي (التي عرفت بأزمة منطقة اليورو) وانعكاساتها على اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، فقد تزايدت الضغوط في الأسواق المالية، وتباطأت مظاهر التعافي من الأزمة، وكان لذلك تأثيره السلبي الذي امتد من القطاع المالي والمصرفي ليشمل متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل تراجع الاستثمار المباشر وتراجع معدلات النمو وارتفاع عجز الموازنة، فضلاً عن استمرار ارتفاع معدلات البطالة على مستوى العالم كله).

- سجل صافى الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً خلال الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١١ حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ليصل إلى ٦,٣ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وذلك نتيجة ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية للداخل بنسبة ١٥,٧% لنصل إلى ١٢,٥ مليار دولار مقابل ١٠,٨ مليار دولار في السنة المالية السابقة نتيجة لارتفاع صافى التدفق الداخلى للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات (أو زيادة رؤوس أموالها) بمعدل ٦٩,١ ليبلغ نحو ٣,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٢ مليار ليسجل نحو ١,٧ مليار دولار) (مقابل نحو ١,٦ مليار دولار).
- كما ارتفعت الاستثمارات الواردة لشراء عقارات لتصل إلى ٧٧٦,٢ مليون دولار- تركزت أساساً في مشروع بيت الوطن- (مقابل ٣٣,٧ مليون دولار)، ويعزى ذلك إلى الارتفاع إلى حالة الاستقرار السياسي الذى شهدته البلاد في أعقاب ثورة الثلاثين من يونيو في عام ٢٠١٣ في مصر، فضلاً عن تحسين الأوضاع الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وانتعاش بعض قطاعات النشاط الاقتصادي.
- أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ فيمكن تقسيمها إلى فترتين، الفترة الأولى من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فيشير التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة إلى ما يلى:
  - تصدرت الولايات المتحدة المركز الأول بنسبة ٤٢,٨% من إجمالي التدفقات الداخلة مسجلة ٤,٤ مليار جنية كمتوسط.
  - جاء الاتحاد الأوروبي في المركز الثاني بنسبة ٢٨,٤% في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة مسجله ٣,٣ مليار دولار كمتوسط.
  - جاءت مجموعة الدول الأخرى في المركز الثالث بنسبة ١٥% في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة مسجلة ١,٥ مليار دولار كمتوسط.
  - وأخيراً مجموعة الدول العربية بنسبة ١٣,٨ في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة مسجلة ١,٣ مليار دولار كمتوسط.
- أما الفترة الثانية من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ فيشير التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال تلك الفترة إلى ما يلى:

- احتلت مجموعة دول الاتحاد الأوروبي المركز الأول بنسبة ٥٩,٦% في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة مسجلة ٦,٧ مليار دولار كمتوسط.
- جاءت الولايات المتحدة في المركز الثاني بنسبة ١٧,٥% في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة مسجلة ٢ مليار دولار في المتوسط.
- جاءت مجموعة الدول العربية في المركز الثالث بنسبة ١٣,٩% في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة مسجلة ١,٦ مليار دولار في المتوسط، وأخيراً مجموعة الدول الأخرى بنسبة ٩% في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة مسجلة واحد مليار دولار في المتوسط.
- أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للتدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤/٢٠١٥ فتشير توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على قطاعات النشاط الاقتصادي إلى الآتي:
  - تصدر القطاع البترولي القطاعات الأخرى في جذب الاستثمارات الأجنبية الواردة بنسبة ٦٥% في المتوسط مسجلاً ٧,٧ مليار دولار في المتوسط.
  - يأتي القطاع الصناعي في المركز الثاني بنسبة ٥% في المتوسط مسجلاً ٦٠٠ مليون دولار في المتوسط.
  - جاء القطاع التمويلي في المركز الثالث بنسبة ٤,٢% في المتوسط مسجلاً ٥٠٠ مليون دولار في المتوسط.
  - جاء قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المركز الرابع بنسبة ٣,٣% في المتوسط مسجلاً ٢٨٠ مليون دولار في المتوسط.
  - احتل القطاع الإنشائي المركز الخامس بنسبة ٢,٢% في المتوسط مسجلاً ٢٧٠ مليون دولار في المتوسط.
  - جاء القطاع العقاري في المركز السادس بنسبة ٢% في المتوسط مسجلاً ٢٥٠ مليون دولار في المتوسط.
  - جاء القطاعين السياحي والزراعي في المركزين السابع والثامن على التوالي بنسبة ٠,٨%، ٠,٧% في المتوسط على التوالي ليسجلاً ١٠٠، ٩٠ مليون دولار في المتوسط.

#### ٤-٢-٤ الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بإجمالي الاستثمارات والنتائج المحلي الإجمالي:

في هذه النقطة يمكن التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد المصري من خلال معرفة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (٥ بالملحق) الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بإجمالي الاستثمارات والنتائج المحلي الإجمالي.

ومن الجدول رقم (٥ بالملحق) يمكن أن نستنتج أنه على الرغم من ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كرقم مطلق خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ ليبلغ نحو ٩٥ مليار جنية مقابل نحو ١٨٣,٩، ١٦٢,٣ مليار في عامي ٢٠١٠/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/٢٠٠٨ على الترتيب، إلا أن نسبته إلى إجمالي الاستثمارات قد تراجعت لتقتصر على نحو ٢٧,٧% مقابل نحو ٢٨,٢%، ويرجع ذلك إلى الآثار السلبية للأحداث السياسية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير وأدت إلى تراجع حجم التدفقات الاستثمارية الواردة إلى البلاد فضلاً عن تحويل المستثمرين لجزء كبير من الأرباح إلى الخارج وعدم تدويرها مرة أخرى داخل البلاد.

وعلى الجانب الآخر فقد ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ نحو ٢٢,٨ في عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقابل نحو ٢٢% في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، ويعزى ذلك إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١١/٢٠١٠ نتيجة لتداعيات ثورة الخامس والعشرون من يناير وانعكاساتها السلبية على مؤشرات الأداء الاقتصادي. وأيضاً يمكن التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد المصري من خلال معرفة نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، حيث أن نصيب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما في مجمل استثماره أو مجمل تكوينه الرأسمالي الثابت يمكن أن يعكس مدى اعتماد الاستثمار في هذا البلد على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قد يعكس قدرة الدولة على جذب هذه الاستثمارات، من خلال الجدول رقم (٦ بالملحق) الذي يوضح الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في مصر مقارنة بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ومن الجدول رقم (٦ بالملحق) يمكن أن نستنتج أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي وصلت إلى ٤٩,٨١% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي،

٩,٣٢% من الناتج المحلي الإجمالي وهي أقصى نسبة له في عام ٢٠٠٦، النسب أخذت قيم سالبة في عام ٢٠١١ نتيجة للأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمصر لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي ١٧,٣١% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وبحوالي ٣,٣% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، يمكن إرجاع ذلك إلى اقتران الاستثمار الأجنبي المباشر-بوجه عام-على نوعيات محددة من القطاعات هي قطاع البترول والسياحة دون القطاعات الأخرى.

#### ٤-٢-٥ توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين العرب والأجانب:

استحوذت الدول الأجنبية على النسبة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠٠٧ - ٢٠١٣/٢٠١٤) وذلك بالمقارنة بالمساهمات العربية، حيث سجلت الاستثمارات الأجنبية في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ نحو ١٢٣,٢ مليار جنية (٥٢,٩ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر) مقابل ١٠٩,٦ مليار جنية للاستثمارات العربية (٤٧,١% من الإجمالي)، يمكن القول أن مساهمة الأجانب في الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في المتوسط بحوالي ٥٤%، ومساهمة العرب ٤٦% من الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، كما يتضح من الجدول رقم (٧ بالملحق) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين العرب والأجانب.

#### ثانياً: الدراسة القياسية:

##### ١- النموذج المستخدم:

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي تم استخدام نموذج النمو الداخلي، الذي يستند على نظريات النمو الاقتصادي، ويتكون هذا النموذج من خمس معادلات، أربعة منها تكون عناصر النمو الاقتصادي في حين تعبر المعادلة الأساسية رقم (١) عن النمو الاقتصادي، والتي يلاحظ أنها تتكون من متغيرات، هذه الأخيرة تتحدد بمتغيرات أخرى تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي، حيث إن متغير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) متواجد في المعادلات الخمسة فهو يؤثر على النمو الاقتصادي، وعلى العناصر الأساسية المكونة لمعادلة النمو الاقتصادي، وقد جاء النموذج على الشكل التالي (إيمان مودع، ٢٠١٠):

▪ النمو الاقتصادي = د (الاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال البشري، الصادرات، الاستثمار المحلي). ← المعادلة الأولى.

- الاستثمار المحلي = د (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الائتمان، سعر الفائدة الحقيقي، الادخار) ← المعادلة الثانية.
- الصادرات = د (الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، الضرائب) ← المعادلة الثالثة.
- رأس المال البشري = د (الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق على التعليم، عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية، درجة التحضر) ← المعادلة الرابعة.
- الاستثمار الأجنبي المباشر = د (النمو الاقتصادي، رأس المال البشري، درجة الانفتاح الاقتصادي) ← المعادلة الخامسة.

## ٢- تعريف المتغيرات المكونة للنموذج:

لقد تم تقسيم المتغيرات المكونة للنموذج إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، ويمكن تعريفها على النحو التالي:

### ١-٢ المتغيرات التابعة:

- النمو الاقتصادي ( $y_1$ ): وهو معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار سنة ١٩٩٠.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ( $y_2$ ): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- رأس المال البشري ( $y_3$ ): عبارة عن إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي.
- الاستثمار المحلي ( $y_4$ ): يعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الصادرات ( $y_5$ ): مجموع الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي تعبر عن التجارة الخارجية.

### ٢-٢ المتغيرات المستقلة:

- الضرائب ( $X_1$ ): تتمثل في العوائق الخاصة بالتجارة الخارجية كالرسوم الجمركية وتقاس كنسبة من الإيرادات الجارية.
- الائتمان ( $X_2$ ): وهو الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص يقاس كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن حجم الوساطة المالية.



- الإنفاق العام على التعليم ( $X_3$ ): هو إجمالي الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التعليم، معبر عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
- سعر الفائدة الحقيقي ( $X_4$ ): هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي.
- الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ( $X_5$ ).
- درجة الانفتاح الاقتصادي ( $X_6$ ): ويعبر عنها بمجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- سعر الصرف ( $X_7$ ): هو سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي.
- عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية والإنترنت بالنسبة لكل ١٠٠ نسمة ( $X_8$ ).
- درجة التحضر ( $X_9$ ): ويعبر عنها بعدد السكان الذين يقطنون المناطق الحضرية (المدن) كنسبة من إجمالي عدد السكان.

### ٣- الطريقة المستعملة في تقدير واختبار النموذج:

سوف يتم تقدير المعادلات المكونة لنموذج النمو الداخلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين للحصول على مفردات متوافقة للمعلمات في نماذج المعادلات الآتية، وذلك نظراً لكون معادلات نموذج البحث هي معادلات آتية، أي أن المتغيرات الداخلية بمعادلات النموذج مرتبطة ارتباطاً تبادلياً فيما بينها، فتظهر كمتغيرات تابعة تارة وكمتغيرات تفسيرية تارة أخرى، حيث لا يمكن تحديد القيمة التوازنية لواحد من متغيرات النموذج الداخلية على الأقل دون استخدام جميع المعادلات التي يحتويها في آن واحد (عبد القادر محمود عبد القادر، ٢٠٠٠).

### ٤- تمهيد البيانات:

الهدف منها تهذيب شكل منحنى المتغير عبر الزمن، حيث إن البيانات الاقتصادية عادة لا تمثل علاقات خطية، فسيتم تحويل بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة إلى سلسلة لوغاريتمية وتحويل البيانات إلى اللوغاريتم الطبيعي يعمل على تمهيد التغير غير الخطي في البيانات وتحويله إلى علاقة خطية، لذلك لن يتم إجراء الاختيارات الإحصائية الخاصة بهذه الدراسة على البيانات الأصلية، بل سوف يتم تحويلها إلى اللوغاريتم الطبيعي لأن البيانات في صورتها الطبيعية وجد أن هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء باستخدام اختبار ( Partial Correlation, Autocorrelation)

## ٥- اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

قبل تقدير معادلات نموذج الدراسة تم إجراء اختبار سكون للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي- فولر (Dickey- Fuller) يستخدم هذا الاختبار للتعرف على إذا ما كانت هذه المتغيرات مستقرة أم لا، وذلك لأن طبيعة هذه السلاسل تكون غير ساكنة، مما يؤدي إلى ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف الذي يعني وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها طبقاً للاختبار ديكي- فولر، فإذا كانت القيمة المحسوبة (القيمة المطلقة) أكبر من قيمة  $t$  الحرجة عندها يتم رفض فرضية الفرض العدمي القائل بعدم استقرار البيانات وقبول الفرضية البديلة والتي تعني أن السلسلة مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر.

وتشير نتائج اختبار ديكي- فولر لفحص استقرار البيانات والموضحة في الجدول رقم (٨ بالملحق) إلى استقرار جميع المتغيرات عند الفروق الأولى بالاعتماد على فترة تباطؤ واحدة (Lag1) والتي تم تحديدها عند القيمة الدنيا لمعيار (AIC).

## ٦- قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوامل النمو الاقتصادي:

### ٦-١ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

يكمن الهدف من قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في توضيح فيما إذا كان التأثير إيجابياً يتسم بالتكامل بين المتغيرين أو علاقة إحلال بينهما، (حيث إنه يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى انخفاض الاستثمار المحلي فيما لو تناقست الشركات الأجنبية مع الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا المتقدمة والأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج)، وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، أظهرت نتائج قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والموضحة في الجدول رقم (١) أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي خلال فترة البحث كان موجباً ومعنوي إحصائياً إذا بلغ قيمة معاملته (٠,٢٣٣) وارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي، حجم الائتمان، سعر الفائدة الحقيقي، الادخار المحلي)، خلال هذه الفترة، فقيمة ( $R^2$ ) تدل على أنه حوالي (٧٩%) من التغير الحاصل في إجمالي الاستثمار المحلي تفسره المتغيرات المستقلة، إضافة إلى الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والمؤكد عند مستوى معنوية (٥%)، وذلك استناداً إلى قيمة T

الإحصائية (٢,٢٥). وهذا ما يؤكد الفرض الثالث في البحث (يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على الاستثمار المحلي).

جدول رقم (١) نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

المتغير	المعامل (Coefficient)	T-Statistic	الاحتمال
(Y <sub>1</sub> )	٤,٥٠٨٢٨٤	٢,٧٤	٠,٠١٠٤
(Y <sub>2</sub> )	٠,٢٣٣٤٠٣	٢,٢٥	٠,٠٣٢٤
X <sub>2</sub>	٦,٢٣٠٨٠٧	٢,٤٠	٠,٠٢٣٢
X <sub>4</sub>	- ٢,٠١٤٧٥٦	١,٢٦	٠,٢١٥٢
X <sub>5</sub>	٠,١١٦٩٥٥	٠,٣٤٩	٠,٧٢٩٤
R <sup>2</sup>		٠,٧٨٩	
Durbin Watson		٢,٠٣	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات التحليل القياسي والبرنامج الإحصائي E-Views 8.

## ٦-٢ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات:

لقد توصلت العديد من الدراسات التطبيقية في بلدان عديدة إلى وجود أثر إيجابي لهذه الاستثمارات على صادرات الدول المضيفة، وفسرت ذلك بزيادة الناتج الكلي لعناصر الإنتاج بفعل الطرق الحديثة في الإنتاج المصاحبة لتلك الاستثمارات، وهو ما أدى إلى ارتفاع حصة صادرات الدول المضيفة وما لذلك من تحفيز للنمو الاقتصادي.

ومن خلال الجدول رقم (٢) يلاحظ أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات كان موجباً ومعنوي إحصائياً حيث بلغ قيمة معاملته (٠,٥٥٦) ولكنه ضعيف، ويرجع ذلك لأن الشركات الأجنبية في مصر تقوم باستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتوجيه معظم الإنتاج لإشباع الطلب المحلي، وبالتالي لا توجد استراتيجية للتصنيع موجه للتصدير وارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف، الضرائب) خلال هذه الفترة فقيمة (R<sup>2</sup>) تدل على أنه (٨٠%) من التغير الحاصل في إجمالي الاستثمار المحلي تفسره المتغيرات المستقلة، إضافة إلى الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمؤكد عند مستوى معنوية (١%)، وذلك استناداً إلى

قيمة (T) الإحصائية (١٠,٩٨)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويؤكد الفرض الثاني في البحث (يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على الصادرات).

جدول رقم (٢) نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

المتغير	المعامل (Coefficient)	T-Statistic	الاحتمال
Y <sub>2</sub>	٠,٥٥٦١	١٠,٩٧	٠,٠٠٠٠
Y <sub>7</sub>	٢,٣٣٣٩	١٣,٥٧	٠,٠٠٠٠
X <sub>1</sub>	١٤,٢٩	١٤,٧٩	٠,٠٠٠٠
R <sup>2</sup>		٠,٧٩٧	
Durbin Watson		١,٩٢	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات التحليل القياسي والبرنامج الإحصائي E-Views 8.

### ٦-٣ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري:

قد أشارت العديد من الدراسات التطبيقية إلى أهمية التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على رأس المال البشري من خلال حصول الكوادر البشرية على برامج تدريب لدى الشركات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العامل، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي وذلك لأن الاستثمار في البشر يعد من أهم الموارد الاقتصادية.

ولكن هناك صعوبة في تحديد كيفية قياس رأس المال البشري، فتم الاعتماد على إجمالي

الملتحقين بالتعليم الثانوي.

وفي هذا الإطار أظهرت نتائج قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري والموضحة في الجدول رقم (٣) عدم وضوح تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري خلال فترة البحث باعتباره غير معنوي إحصائياً، وذلك استناداً إلى قيمة T الإحصائية (-٠,٠٧٧) بالرغم من العلاقة الموجبة، حيث بلغت قيمة معاملته (٠,٠٠١٢) وهذا يعود لضعف البيانات الخاصة بقياس رأس المال البشري، كما أن معظم المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمالة، نظراً للتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي عادة ما تكون كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمال، كما أن

العديد من الشركات الأجنبية تصطبح العملة الأجنبية بدلاً من العملة المحلية، وذلك لأن اتفاقية الاستثمار المتعلقة بالتجارة تمنح الدول المضيفة للاستثمار من فرض عمالة محلية على الشركات الأجنبية، لذلك فلا تهتم هذه الشركات بعملية التدريب والتأهيل، أما الأثر الموجب للاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويؤكد الفرض الأول في البحث (يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على رأس المال البشري).

جدول رقم (٣) نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

المتغير	المعامل (Coefficient)	T-Statistic	الاحتمال
Y <sub>2</sub>	٠,٠٠١٢٥٥	- ٠,٠٧٧٢٠٩	٠,٩٣٩٨
X <sub>8</sub>	٦,٧٦٠٢٨	٧,٧٧٠٢	٠,٠٠٠٠
X <sub>3</sub>	٠,٤٠٩٥	٣,٥٤٨٦	٠,٠٠٤٦
X <sub>9</sub>	٠,٤٥٨٢	٤,٤٥٦٨	٠,٠٠٣٢
R <sup>2</sup>		٠,٩٨٧	
Durbin Watson		١٠٨٢	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى بيانات التحليل القياسي والبرنامج الإحصائي E-Views 8.

#### ٦-٤ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي:

بعد أن تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لابد من توضيح أثره المباشر على النمو الاقتصادي، وهو ما يوضحه الجدول رقم (٤)، حيث يلاحظ إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي كان موجباً ومعنوي، وذلك استناداً إلى قيمة T الإحصائية (٢,٤٤)، وهو ما يؤكد الفرض الأول في البحث (يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي)، قد بلغ قيمة معامل (٠,٠١٨٩)، ويعود هذا الضعف إلى الضعف في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار في رأس المال البشري، الصادرات، والاستثمار المحلي باعتبارهما من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي.

جدول رقم (٤) نتائج تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر  
على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٥)

المتغير	المعامل (Coefficient)	T-Statistic	الاحتمال
Y <sub>2</sub>	٠,٠١٨٩	٢,٤٤٧	٠,٠٣
X <sub>8</sub>	١,٢٣٤٧	١٢,٨٧	٠,٠٠٠٠
X <sub>5</sub>	٠,٢٢٤٠	١,٨٨	٠,٠٣٢
X <sub>4</sub>	٠,٠١٧٥٤٥	٢,٢٩٩	٠,٧٦٧
R <sup>2</sup>		٠,٨٨٨	
Durbin Watson		٢,١٣	

كما سبق نجد أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في مصر يبقى دون الطموح رغم الإصلاحات والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

### ثالثاً: النتائج والتوصيات:

#### ١- النتائج:

١-١ إن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو في طبيعته إلا حالة من حالات تطور النشاط الاقتصادي للمؤسسة التي تسعى في ظروف محلية ودولية معينة، وبوجود الكثير من المحددات والعوائق الغير مواتية أن تتميز، وذلك باستغلال مزاياها الخاصة المكتسبة عبر مراحل من التجارب والنمو والاستثمار خارج مواطنها ومواقعها المحلية المعهودة، ولذلك فيكون لهذا الاستثمار دوافعه وآثاره سواء إيجابية أو سلبية.

٢-١ قد شهد الاقتصاد المصري ارتفاعاً ملحوظاً في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠، ويرجع ذلك للعديد من الإجراءات الإصلاحية التي تمت على مستوى الاقتصاد الكلي والتي ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار، ولقد أدت هذه الإصلاحات خاصة في مجال تيسير إجراءات الاستثمار إلى زيادة عدد الشركات المؤسسة وكذلك التوسع في الشركات القائمة فعلياً، إلا أنه تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية

المباشرة لمصر في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ نتيجة الاضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية.

٣-١ اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر- بوجه عام- على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى، حيث يتصدر القطاع البترولي القطاعات الأخرى في جذب الاستثمارات الأجنبية الواردة بنسبة ٦٥% في المتوسط خلال فترة الدراسة.

٤-١ يشير التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة إلى تصدر مجموعة دول الاتحاد الأوروبي المركز الأولى بنسبة ٤٤% في المتوسط من إجمالي التدفقات الداخلة، ثم تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الثاني بنسبة ٣٠% في المتوسط.

٥-١ التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لمصر لا يساهم في المتوسط إلا بحوالي ١٧% في نمو التكوين الرأسمالي الثابت وبحوالي ٣,٣% في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

٦-١ أظهرت نتائج التحليل القياسي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة تأثيراً إيجابياً ومؤكد عند مستوى معنوية ٥%، إلا أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي يبقى دون الطموح رغم الإصلاحات والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

٧-١ أظهرت نتائج التحليل القياسي أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كما يلي:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي تأثيراً موجباً ومؤكدًا عند مستوى معنوية ٥% إلا أن قيمة معاملته كانت منخفضة، ويمكن إرجاع ذلك إلى اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر- بوجه عام- على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والسياحة والغاز دون غيره من القطاعات.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات تأثيراً موجباً ومؤكدًا عند مستوى معنوية ١%، إلا أن قيمة معاملته كانت منخفضة ويرجع ذلك لأن الشركات الأجنبية في مصر تقوم باستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات وتوجيه معظم الإنتاج لإشباع الطلب المحلي، وبالتالي لا توجد استراتيجية للتصنيع موجه للتصدير.

■ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري تأثيرًا موجبًا ولكنه غير معنوي إحصائيًا، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف البيانات الخاصة بقياس رأس المال البشري، كما أن معظم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمال، نظرًا للتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، والتي عادة ما تكون كثيفة رأس المال وليست كثيفة العمالة، كما أن العديد من الشركات الأجنبية تصطب العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة المحلية، لذلك لا تهتم هذه الشركات بعملية التدريب والتأهيل.

## ٢- التوصيات:

١-٢ يجب إجراء دراسات لتقييم وتقييم السياسات الترويجية الحالية، ومقارنتها بالسياسات الترويجية للنامور الآسيوية، لمعرفة نقاط القوة والضعف، والاستفادة من تجارب هذه الدول في الاهتمام بترويج الاستثمارات، سواء بالتعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في هذا المجال مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولي، أو بإنشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

٢-٢ يجب توافر المعلومات والبيانات وخريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار واتباع سياسات مرنة وفعالة في التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات.

٣-٢ لا بد من توفير المناخ الاستثماري المناسب بمكوناته ومحدداته والمقدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي وإثبات القدرة على النمو بالمقارنة بالدول الأخرى.

٤-٢ وضع استراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية، حيث إن انخفاض تكاليف العمالة ليس محدد هام للاستثمار الأجنبي المباشر إذا لم تكن هذه العمالة مدربة.



## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية:

- ١- أمنية زكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادي في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٧-١٩ أبريل، ١٩٩٩.
- ٢- أنمار أمين حاجي ومحمد نايف محمود، أثر التجارة الإلكترونية وبعض المتغيرات الاقتصادية في تدفق رأس المال الأجنبي لعينة مختارة من الدول الآسيوية باعتماد التصنيف الصناعي، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد ٧٧، المجلد ٢٧، ٢٠٠٥.
- ٣- إيمان مودع، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٧)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٢٠١٠.
- ٤- بثينة محمد علي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن (١٩٩٠-٢٠٠٦)، مجلة العلوم الإدارية، الأردن، المجلد ٣٦، العدد الثاني، ٢٠٠٩.
- ٥- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، ٢٠١٥.
- ٦- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الحادي والستون، ٢٠١١.
- ٧- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد التاسع والأربعون، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.
- ٨- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مركز البحوث، بنك مصر، العدد ٢، ١٩٩٧.
- ٩- تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ٢٠١١.
- ١٠- جمال محمود عطية سيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٢.
- ١١- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، تعريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣٣، المجلد ٣، السنة الثالثة، ٢٠٠٤.

- ١٢- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، ٢٠٠٠.
- ١٣- علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٣١، السنة الثالثة، ٢٠٠٤.
- ١٤- فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على مصر، مجلة البحوث الإدارية، القاهرة، المجلد ٢٦، العدد ٢، ٢٠٠٨.
- ١٥- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة.
- ١٦- ماجدة شلبي، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، مجلة مصر المعاصر، العدد ٥١٠، مجلد ١٠٤، ٢٠١٣.
- ١٧- محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، العدد ١٠، ٢٠٠٤.
- ١٨- محمد منير أيوب، الاستثمار الأجنبي المباشر: مفاهيم وتوصيات، المؤتمر الدولي العلمي حول: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح، الأردن، ٢٠١٥.
- ١٩- مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة منقحة، واشنطن، ٢٠٠٥.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 20- Choe, J.I." Do foreign direct investment and gross domestic investment promote economic growth? Review of Development Economics", Vol. 7, No.1, 2003.
- 21- Dar, Adeel Ahmad and Muhammad, Taj and Mehmood, Bilal, "Is There a Relationship between Foreign Direct Investment, Human Capital, Trade Openness and Economic Growth of Pakistani Economy?" Sci. Int. (Lahore), Vol. 28(1), Feb. 2016. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2899396>
- 22- Feridun, M., "Foreign Direct Investment and Economic Growth, Journal of Applied Sciences", 4, 2004.
- 23- Har, Wai-Mun and Teo, Kai-Lin and Yee, Kar-Mun, "FDI and Economic Growth Relationship: An Empirical Study on Malaysia", International Business Research, Vol. 1, No. 2, April 2008.

- 24- IMF, "Promoting Growth in Sub-Saharan Africa: Learning What Works", Economic Issues, No. 23, Washington, D.C, USA, 2000.
- 25- Liu, Xioming, Wong, and Sinclair, P. J., "The Relationships between Economic Growth, Foreign Direct Investment and Trade: Evidence from China", Applied Economic, 2002.
- 26- M. Blomstrom, and A. Kokko, "The Impact of Foreign Investment on Host Countries: A Review of the Empirical Evidence", Policy Research Working Paper, The World Bank, Washington, D.C, December, 1996.
- 27- Metwally, M., The Effect of Eu. Foreign Direct Investment in the Middle East, European Business Review, Vol. 20, No. 2, 2004.
- 28- Olofsdotter, K., "Foreign direct investment, country capabilities and economic growth", International Business Research, Vol. 134 No.3, 1998.
- 29- Simionescu, Mihaela, "The Relation Between Economic Growth and Foreign Direct Investment During the Economic Crisis in the European Union", Journal of Economics and Business, Vol. 34, No. 1, 2016, Available at [SSRN:https://ssrn.com/abstract=2803140](https://ssrn.com/abstract=2803140)
- 30- U. Walz, "Innovation, Foreign Direct Investment and Growth", Economics, Vol. 64, The London School of Economic and Political Science, February, 1997.
- 31- UNCTAD, International Investment Agreement Multilateral Framework on Investment, March, 2000.

## ملحق الجدول

جدول رقم (١)

تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى مصر مقارنة  
بمجموعة دول شمال إفريقيا والدول النامية

السنة	مصر	العالم	الدول النامية	شمال إفريقيا	نسبة مصر إلى العالم (%)	نسبة مصر إلى الدول النامية (%)	نسبة مصر إلى شمال إفريقيا (%)
١٩٩٠	٧٣٤	٢٠.٤٩١٤	٣٤٦٥٧	١١٥٥	٠,٣٦	٢,١٢	٦٣,٥٥
١٩٩١	٢٥٣	١٥٣٩٨١	٣٩٣١٨	٩١٤	٠,١٦	٠,٦٤	٢٧,٦٨
١٩٩٢	٤٥٩	١٦٢٩٢٥	٥٣٤٥٨	١٥٩٦	٠,٢٨	٠,٨٦	٢٨,٧٦
١٩٩٣	١٢٠٧	٢٢٠١١٢	٧٥٦٩١	٢٤١٢	٠,٥٥	١,٥٩	٥٠,٠٤
١٩٩٤	١١٣٣	٢٥٤٩١٦	١٠٢٣٨٣	٢٢٧٧	٠,٤٤	١,١١	٤٩,٧٦
١٩٩٥	٥٩٥	٣٤١٥٢٣	١١٧٧٦١	١٢٢٨	٠,١٧	٠,٥١	٤٨,٤٥
١٩٩٦	٦٣٦	٣٨٨٧٥٩	١٤٧٠٧٨	١٤٦٨	٠,١٦	٠,٤٣	٤٣,٣٢
١٩٩٧	٨٨٧	٤٨١٥٠١	١٨٥٤٠١	٢٧٤٧	٠,١٨	٠,٤٨	٣٢,٢٩
١٩٩٨	١٠٧٦	٦٩٢٣٣١	١٧٦٦٣٢	٢٩٩٣	٠,١٦	٠,٦١	٣٥,٩٥
١٩٩٩	١٠٦٥	١٠٧٦٣٨٢	٢٦١٢٩٠	٣٣٤٨	٠,١٠	٠,٤١	٣١,٨١
٢٠٠٠	١٢٣٥	١٣٥٨٨٢٠	٢٣٢٣٩٠	٣٢٥٠	٠,٠٩	٠,٥٣	٣٨,٠٠
٢٠٠١	٥١٠	٦٨٣٧٦٥	٢١٥٧٩٤	٥٣٥٨	٠,٠٧	٠,٢٤	٩,٥٢
٢٠٠٢	٦٤٧	٥٨٩٨٠٩	١٦٦٧٣٩	٣٨٧٢	٠,١١	٠,٣٩	١٦,٧١
٢٠٠٣	٢٣٧	٥٥٠٥٨٩	١٩٥٥٨٤	٥٢٦٦	٠,٠٤	٠,١٢	٤,٥٠
٢٠٠٤	٢١٥٧	٦٨٨٢٣٣	٢٦٣٧١٨	٦٤٤١	٠,٣١	٠,٨٢	٣٣,٤٩
٢٠٠٥	٥٣٧٦	٩٥٠١٢٥	٣٣١٧٥٢	١١٦١٣	٠,٥٧	١,٦٢	٤٦,٢٩
٢٠٠٦	١٠٠٤٣	١٤٠٢١٢٦	٤٠٢٩٨٣	٢١٥٩٤	٠,٧٢	٢,٤٩	٤٦,٥١
٢٠٠٧	١١٥٧٨	١٩٠٢٢٤٤	٥٢٥٥٢٥	٢٣٠٩٧	٠,٦١	٢,٢٠	٥٠,١٣
٢٠٠٨	٩٤٩٥	١٤٩٧٧٨٨	٥٧٨٤٨٢	٢٢٢٠٥	٠,٦٣	١,٦٤	٤٢,٧٦
٢٠٠٩	٦٧١٢	١١٨١٤١٢	٤٦٥٣٠٧	١٨١٤١	٠,٥٧	١,٤٤	٣٧,٠٠
٢٠١٠	٦٣٨٦	١٣٨٨٨٢١	٦٢٥٣٣٠	١٥٧٤٦	٠,٤٦	١,٠٢	٤٠,٥٦
٢٠١١	٤٨٣-	١٥٦٦٨٣٩	٦٧٠١٤٩	٧٥٤٨	٠,٠٣-	٠,٠٧-	٦,٤٠-
٢٠١٢	٦٠٣١	١٥١٠٩١٨	٦٥٨٧٧٤	١٥٥٩٨	٠,٤٠	٠,٩٢	٣٨,٦٧
٢٠١٣	٤٢٥٦	١٤٢٧١٨١	٦٦٢٤٠٦	١٢٧٥٤	٠,٣٠	٠,٦٤	٣٣,٣٧
٢٠١٤	٤٦١٢	١٢٧٦٩٩٩	٦٩٨٤٩٤	١٢٠٤٤	٠,٣٦	٠,٦٦	٣٨,٢٩
٢٠١٥	٦٨٨٥	١٧٦٢١٥٥	٧٦٤٦٧٠	١٢٩٢٤	٠,٣٩	٠,٩٠	٥٣,٢٧

المصدر: UNCTAD, "World Investment Report" Various issues, New York.

جدول رقم (٢) تطور رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلى إلى والخارج في مصر  
خلال الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٥ (مليون دولار)

السنة	رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد*	معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد (%)	رصيد الاستثمار الأجنبي الصادر*	معدل نمو رصيد الاستثمار الأجنبي الصادر (%)
١٩٩٠	١١٠٤٣		١٦٣	
١٩٩١	١١٢٩٦	٢,٢٩	٢٢٥	٣٨,٠٤
١٩٩٢	١١٧٥٥	٤,٠٦	٢٢٩	١,٧٨
١٩٩٣	١٢٩٦١	١٠,٢٦	٢٥٤	١٠,٩٢
١٩٩٤	١٤٠٩٤	٨,٧٤	٣١٦	٢٤,٤١
١٩٩٥	١٤٦٩٠	٤,٢٣	٣٥٠	١٠,٧٦
١٩٩٦	١٥٣٢٦	٤,٣٣	٣٥٥	١,٤٣
١٩٩٧	١٦٥٧٨	٨,١٧	٥٢١	٤٦,٧٦
١٩٩٨	١٧٦٥٤	٦,٤٩	٥٦٦	٨,٦٤
١٩٩٩	١٨٧١٩	٦,٠٣	٦٠٤	٦,٧١
٢٠٠٠	١٩٩٥٥	٦,٦٠	٦٥٥	٨,٤٤
٢٠٠١	٢٠٤٥٦	٢,٥١	٦٦٨	١,٩٨
٢٠٠٢	٢١١١٢	٣,٢١	٦٩٦	٤,١٩
٢٠٠٣	٢١٣٤٩	١,١٢	٧١٦	٢,٨٧
٢٠٠٤	٢٣٥٠٦	١٠,١٠	٨٧٥	٢٢,٢١
٢٠٠٥	٢٨٨٨٢	٢٢,٨٧	٩٦٧	١٠,٥١
٢٠٠٦	٣٩٩٢٥	٣٨,٢٣	١١١٦	١٥,٤١
٢٠٠٧	٥٠٥٠٣	٢٦,٤٩	١٧٨١	٥٩,٥٩
٢٠٠٨	٥٩٩٩٧	١٨,٨٠	٣٧٠١	١٠٧,٨٠
٢٠٠٩	٦٦٧٠٩	١١,١٩	٤٢٧٣	١٥,٤٦
٢٠١٠	٧٣٠٩٥	٩,٥٧	٥٤٤٨	٢٧,٥٠
٢٠١١	٧٢٦١٢	٠,٦٦-	٦٧٨٤	٢٤,٥٢
٢٠١٢	٧٨٦٤٣	٨,٣١	٦٩٩٥	٣,١١
٢٠١٣	٨٢٨٩٣	٥,٤٠	٧٢٩٦	٤,٣٠
٢٠١٤	٨٧٤٨٥	٥,٥٤	٧٥٤٩	٣,٤٧
٢٠١٥	٩٤٢٦٦	٧,٧٥	٧٧٣١	٢,٤١

\* الرصيد التراكمي للاستثمار منذ عام ١٩٧٠

المصدر: UNCTAD, world investment Report, New York, Various Issues.

جدول رقم (٣)  
تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي له في مصر

(مليون دولار)

٢٠١٤ /	٢٠١٣ /	٢٠١٢ /	٢٠١١ /	٢٠١٠ /	٢٠٠٩ /	٢٠٠٨ /	٢٠٠٧ /	٢٠٠٦ /	٢٠٠٥ /	٢٠٠٤ /	في نهاية السنة
٦٣٩٠.٨	٤١٧٨.٢	٣٧٥٣.٣	٣٩٨٢.٢	٢١٨٨.٦	٦٧٥٨.٢	٨١١٣.٤	١٣٧٣٦.٥	١١٠٥٣.٢	٦١١١.٤	٣٩٠١.٨	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة
١٢٥٤٦.٢	١٠٨٥٠.٨	١٠٢٧٣.٦	١١٧٦٨.١	٩٥٧٤.٤	١١٠٠٨.١	١٢٨٣٦.١	١٧٨٠٢.٢	١٣٠٨٤.٣	٩٠٩٧.٩	٤١٣٤.٥	تدفقات للداخل
٢١١٥.٨	٢٢٣٠.٠	٢١٨٢.٩	٥٧٧.٦	١٧٩٠.٥	١٤٢٤.٩	٣٥١٥.٥	٦٤٤٧.٨	٤٦٨١.٣	٤٥٥٣.٥	٢٠٤٠.١	الولايات المتحدة الأمريكية
٦٥٧٢.٥	٦٦١٠.٠	٥٦٢٤.٦	٩٥١٠.٤	٦١١٤.٥	٦٧٧٠.٥	٥٥٧٨.٤	٥٤٣٠.١	٤٠٦١.٠	٢٩٥٤.٣	٨١٢.٩	دول الاتحاد الأوروبي منها
١٩٠.٢	١٩٤.٢	١٨٦.٤	٢٠٢.٥	٢٧٤.٥	١٠٩.٧	١٠٢.٦	٢٥٠.٣	٩٧.٢	١١٣.٦	٤٢.٠	ألمانيا
٢٣٠.٢	٣٤٧.٤	٢٦٦.١	٣١٥.٦	٢٢٧.٠	٢٨٦.٢	٢٥٤.٣	١٣٠٢.٧	٣٦.٧	٥٦٥.٧	٣٣٨.٨	فرنسا
٤٩٨٩.٧	٥٠٧٨.٥	٣٩٩٧.٤	٥٨١٩.٧	٤٣٠٧.١	٤٩٢٦.١	٣٧٣١.٨	٣٢٣٩.٣	٢٢٠٩.٦	١٧٢٤.٧	٥٠.١	المملكة المتحدة
٢٦٦٧.٥	١٢٩١.٠	١٤٥٦.٤	١١٨٥.٧	١٠٥٢.٦	١٤٣٩.٥	٢٠٢٩.٧	٣٢٣٥.٦	٣٣٥١.٤	٥٥٤.٥	٢١٣.٦	الدول العربية منها
٦٤٩.١	٢٨٤.٤	١٩١.٧	٢٤٠.٤	٢٠٦.٣	٣٢٣.٤	٥١٤.١	٣٦٥.٤	٢٠٤.٠	٩٩.٠	٣٢.٤	السعودية
١٣٨٢.٥	٤٠١.٢	٤٨٠.٦	٥٥٩.٨	٤١٠.٨	٣٠٣.٥	١٠٣٧.٤	٧٢٦.٢	٣٠٤٩.٥	٦٣.٠	٤٠.٦	الإمارات العربية المتحدة
١٢٤٠.٤	٧٢٥.٤	١٠٠٩.٧	٤٩٤.٤	٦١٦.٨	١٣٧٣.٢	١٧١٣.٠	٢٦٨٨.٧	٩٩٠.٦	١٠٣٥.٦	١٠٦٧.٩	باقي دول العالم الأخرى
٦١٦٦.٤-	٦٦٧٧.٦-	٦٥٢٠.٣-	٧٧٨٥.٩-	٧٣٨٥.٨-	٤٢٤٩.٩-	٤٧٢٢.٧-	٤٥٦٥.٧-	٢٠٣١.١-	٢٩٨٦.٥-	٢٢٢.٧-	تدفقات للخارج

المصدر: - البنك المركزي، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

- البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة

جدول رقم (٤)  
التوزيع القطاعي لإجمالي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

(مليون دولار)

السنة المالية	٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر للداخل	١٧٨.٢٠٢	١٠٠	١٢٨٣٦.١	١٠٠	١١٠٠٨.١	١٠٠	٩٥٧٤.٤	١٠٠	١١٧٦٨.١	١٠٠	١.٢٧٢.٦	١٠٠	١.٨٩٢.٩	١٠٠	١٢٩١٣.٤	١٠٠
١- البترول	٨.٩٨.٣	٤.٥	٩٦٦٦.٦	٧٥.٢	٧٥٧٧.٤	٦٨.٨	٧٠١٤.٧	٧٣.٣	٧١.٠	٦٠.٣	٧٢٦٦.١	٧٠.٧	٧٨١٤.٨	٧١.٧	٧٦٩٩.٦	٥٩.٦
٢- صناعي	١٥٢٦.٩	٨.٦	٨٥١.٩	٦.٦	٤٥٦.٣	٤.١	٨٠٣.٩	٨.٤	٧٣٢.٦	٦.٢	٢٦١	٢.٥	٢١٥.٣	٢	٢٨٢.٦	٢.٢
٣- زراعي	١٢٣.٣	٠.٧	٧٦.٣	٠.٦	٢٦١.٦	٢.٤	٣٠٠.٤	٠.٣	٨٠.٧	٠.٧	١٣٩	١.٤	٢٥.٨	٠.٢	٢.٨	٠.٠٢
٤- إنشائي	٤٧٣.٨	٢.٤	٢٢٥.٥	١.٨	٣٠٣.٨	٢.٨	١٠٨.٨	١.١	١٢٧.٢	١.١	٢٠.٧	٠.٢	٢٣٨.٣	٠.٢	٧٤٥.٧	٥.٨
٥- خدمي منه	٣٧٢٣.١	٢٠.٩	١٧١٠.٦	١٣.٣	١٨٧١	١٧	٦٢٠.٢	٦.٥	٢١٩٦.٦	١٨.٧	٧٣٩.٨	٧.٢	٤٣١	٤	١٢٥٩.٥	٩.٨
عقاري	٣٩٤.٩	٢.٢	١٣٨.٤	١.١	٣٠٥.٣	٢.٨	١٣٤	١.٤	٨٦.٢	٠.٧	٤٤.٢	٠.٤	١٤٩.٤	١.٤	٧٧٦.٢	٦
تمويلي	٢١٨٧.٦	١٢.٢	٤٤٠.٧	٣.٤	٨٧٣.٩	٧.٩	١١٤	١.٢	٢٢١.٧	١.٨	٣٧٩.٢	٣.٧	١١١.٥	١.١	٢٥١.٣	١.٩
سياحي	١٩٣.٧	١.١	١٢١.٧	٠.٩	٢٤٦.٩	٢.٢	١٥٨	١.٧	٤١.٧	٠.٤	٢٠.٩	٠.٢	١٣	٠.١	٦.٩	٠.١
اتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٨.٥	٠.١	٧٢٧.٣	٥.٧	٦٢.٨	٠.٦	٧	٠.١	١٣٩.٩	١١.٨	٢١.١	٠.٢	٢	٠.٠٢	٢.٢	٠.٠٢
خدمات أخرى	٩٧٨.٤	٥.٢	٢٨٥.٥	٢.٢	٣٨٢.٢	٣.٥	٢٠٧.٢	٢.٢	٤٦٥.١	٤	٢٧٤.٤	٢.٧	١٥٥.١	١.٤	٢٢٢.٩	١.٨
٦- غير موزع	٣٩٠.٦.٨	٢١.٩	٣.٥.٢	٢.٤	٥٣٧.٩	٤.٩	٩٩٦.٤	١٠.٣	١٥٣٠	١٣	١٨٤٧	١٨	٢١٦٧.٧	١٩.٩	٢٩٢٣.٢	٢٢.٦

المصدر: - البنك المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

- البنك المركزي، المجلة الاقتصادية، المجلد التاسع والأربعون، ٢٠٠٩/٢٠٠٨، ص ١٠٣.

## جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مقارنة بإجمالي الاستثمارات والنتائج المحلى  
الإجمالي خلال الفترة من عام (٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤)

(مليار جنية)

		السنة							البيان
/٢٠١٣	/٢٠١٢	/٢٠١١	/٢٠١٠	/٢٠٠٩	/٢٠٠٨	/٢٠٠٧			
٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨			
٨٢٨,٦	٧٨٧,٦	٧٣٧,٨	٧٠٤,٤	٦٥٦,٣	٥٧٥,٧	٥٠٦		إجمالي الاستثمارات *	
٢٣٢,٨	٢١٤	٢٠٥,١	١٩٥	١٨٣,٩	١٦٢,٣	١٤٢,٤		الاستثمار الأجنبي المباشر **	
٢٨,١	٢٧,٢	٢٧,٨	٢٧,٧	٢٨	٢٨,٢	٢٨,١		نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الاستثمارات (%)	
١٥٧١,٦	١٥٣٩,٦	١٥٠٨,٥	٨٥٤	٨٣٧,٧	٧٦١,٤	٧٩٦,٨		النتائج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة	
١٤,٨	١٣,٩	١٣,٦	٢٢,٨	٢٢	٢١,٣	١٧,٩		نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النتائج المحلى الإجمالي (%)	

\* إجمالي مساهمات المصريين والعرب والأجانب في تدفق رؤوس الأموال المصدرة للشركات  
بداية من ١/١/١٩٧٠ حتى نهاية شهر يونيو.

\*\* إجمالي مساهمات العرب والأجانب في تدفق رؤوس الأموال المصدرة للشركات بداية من  
١/١/١٩٧٠ حتى نهاية شهر يونيو.

المصدر: - البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الحادي والستون، ٢٠١١،  
ص ٨٤.

- البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى، المجلد الخامس و الستون، ٢٠١٥،

ص ١٨



## جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في مصر مقارنة بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤

السنة	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى التكوين الرأسمالي الثابت (%)	١٢,٣١	١٢,١٠	١٤,٨٤	١,٢-	١٥,٤٩	١٨,٨٨	٢٥,٨٥	٤٢,٩١	٤٩,٨٤	٣٣,٦	١٧,٥٤	١,٨٦	٤,٥٥	٣,٥٤	٧,٥٧
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%)	١,٦٣	١,٦٧	٢,٣٢	-	٢,٩٨	٣,٥٧	٥,٧٦	٨,٧٦	٩,٣٢	٥,٦٩	٢,٧٢	٠,٣٢	٠,٧٥	٠,٥٦	١,٢٩

المصدر: UNCTADE, "world investment report", New York, various Issues

## جدول رقم (٧) توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر بين العرب والأجانب

السنة	البيان	عرب	النسبة (%)	أجانب	النسبة (%)	الإجمالي*
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٢,١	٤٣,٦	٨٠,٣	٥٦,٤	١٤٢,٤	
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٧٥,٦	٤٦,٦	٨٦,٧	٥٣,٤	١٦٢,٣	
٢٠١٠/٢٠٠٩	٨٥,٢	٤٦,٣	٩٨,٧	٥٣,٧	١٨٣,٩	
٢٠١١/٢٠١٠	٩٠,٨	٤٦,٦	١٠٤,٢	٥٣,٤	١٩٥	
٢٠١٢/٢٠١١	٩٤,١	٤٥,٩	١١١	٥٤,١	٢٠٥,١	
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٨	٤٥,٨	١١٥,٩	٥٤,٢	٢١٣,٩	
٢٠١٤/٢٠١٣	١٠٩,٦	٤٧,١	١٢٣,٢	٥٢,٩	٢٣٢,٨	

\*أرصده تراكمية.

المصدر: - البنك الأهلي: النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الحادي والستون، ٢٠١١، ص ٨٥.

- البنك الأهلي: النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد الخامس والستون، ٢٠١٥، ص ٢٨.

جدول رقم (٨) نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	مستوى الثقة للاستقرار
النمو الاقتصادي ( $Y_1$ )	- ٢,٩٨٠.١٨٦	- ٢,٢,٩٢١١٢٥	١	عند الفروق الأولى ٥%
الاستثمار الأجنبي المباشر ( $Y_2$ )	- ٤,٦٩٩٨٧٨	- ٣,٦٧٩٣٢٢	١	عند الفروق الأولى ١%
رأس المال البشري ( $Y_3$ )	- ٥,٠٤٠.١٤٥	- ٣,٦٩٩٨٧١	١	عند الفروق الأولى ١%
الاستثمار المحلي ( $Y_4$ )	- ٩,٤٨٥٦٧٥	- ٣,٦٤٦٣	١	عند الفروق الأولى ١%
الصادرات ( $Y_5$ )	- ٥,٥٨٥٤٧٥	- ٣,٦٥٣٧٣٠	١	عند الفروق الأولى ١%
الضرائب ( $X_1$ )	- ٤,٢٨١٢٨٦	- ٣,٧٨٨٠٣٠	١	عند الفروق الأولى ١%
الائتمنان ( $X_2$ )	- ٣,٨٨٦٨	- ٣,٦٦١٦٦	١	عند الفروق الأولى ١%
الإنفاق على التعليم ( $X_3$ )	- ٣,٨٧٦٥	- ٢,٩١٤٢٥	١	عند الفروق الأولى ١%
سعر الفائدة الحقيقي ( $X_4$ )	- ١٠,٩٤٢٥٠	- ٣,٦٦١٦٦١	١	عند الفروق الأولى ١%
الإدخار المحلي ( $X_5$ )	- ٦,٤٧٥٢١٠	- ٣,٦٣٩٤٠٧	١	عند الفروق الأولى ١%
درجة الانفتاح الاقتصادي ( $X_6$ )	- ٥,٤٩٨٠٧٠	- ٣,٦٥٣٧٣٠	١	عند الفروق الأولى ١%
سعر الصرف ( $X_7$ )	- ٣,٧٧٠.٢٩٩	- ٣,٦٣٩٤٠٧	١	عند الفروق الأولى ١%
عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية والإنترنت لكل نسمة ( $X_8$ )	- ٤,١٣٨٨٠.٤	- ٣,٧٢٤٠.٧٠	١	عند الفروق الأولى ١%
درجة التحضر ( $X_9$ )	- ٤,٣٣٨٨٠.٤	- ٣,١٧٢٤٠.٧٠	١	عند الفروق الأولى ١%

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات التحليل القياسي وبرنامج الإحصائي E-views8